بيان صحفي: تَقَـدُّم فلسـطين باتجاه تعزيز مشـاركة المـرأة في بناء السـلام والأمـن

رام الله, 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020 - بمناسبة الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن وتحت رعاية معالي رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية، قدمت وزارة شؤون المرأة بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 وزيادة تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار وبناء السلام.

في عام 2016، كانت دولة فلسطين ثاني دولة عربية تتبنى خطة عمل وطنية، معترفة بالتأثير غير المتناسب للنزاع والاحتلال على النساء والفتيات الفلسطينيات و تأثيره على مشاركتهن الحيوية في بناء السلام. و في هذا السياق، تُطلق وزارة شؤون المرأة اليوم خطة فلسطين الوطنية الثانية للمرأة والسلام والأمن.

وجاء هذا الإعلان في مؤتمر رفيع المستوى جَمع وجاهيًا وافتراضيًا ممثلين عن الحكومة الفلسطينية وكبار السياسين ونسويات قياديات وممثلين وممثلات من الدول الأعضاء والمجتمع المدني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وبدعم سخي من حكومة النرويج، سيواصل الجيل الثاني من خطة العمل الوطنية تنفيذ وتمويل ورصد المبادرات الحالية والمستقبلية لدعم مشاركة المرأة في السلام والأمن للسنوات القادمة (2020- 2023).

من جانبها، قالت د. آمال حمد - وزيرة شؤون المرأة ،" تلتزم دولة فلسطين بتعزيز الالتزامات الخاصة بالمرأة و السلام و الأمن في إطار الأجندة العالمية. كما وتحرص على إحراز تقدم من خلال تطوير الخطة الوطنية الثانية لتنفيذ القرار 1325 وتتطلع إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لتحقيق السلام والعدالة والأمن والازدهار لجميع النساء الفلسطينيات اللاتي لا زلن يعانين من تبعات الاحتلال والنزاع. يجب أن تكون المرأة الفلسطينية شريكة على قدم المساواة في صنع القرار على جميع المستويات، ونحن نعمل على تعزيز مشاركتها في قيام الدولة وبناء السلام المرتكز على الشرعية الدولية ".

وفي سياق المؤتمر، قام المشاركون بتقييم النجاحات والتحديات في خطة العمل الوطنية الأولى، و إلقاء الضوء على جهود وتدخلات اللجنة العليا لتنفيذ القرار 1325 والائتلاف النسوي الأهلي لتنفيذ القرار بقيادة الاتحاد العام للمرأة.

و يُذكر بأنه أثناء تنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى، أعدت دولة فلسطين التقرير الطوعي الأول حول قرار 1325، وسبعة تقارير وبيانات ومراسلات إلى هيئات حقوق الإنسان حول تأثير الاحتلال و النزاع على النساء والفتيات الفلسطينيات. كما تم اتخاذ العديد من المبادرات الاستراتيجية لتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار .

كما أتاح المؤتمر رفيع المستوى الفرصة أمام المشاركين لتقديم توصيات من أجل ضمان جدوى تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية، بما في ذلك إنشاء آلية تمويل متعددة لأصحاب المصلحة، وإجراء تقييم سنوي ومراجعة لتنفيذ خطة العمل الوطنية وإنشاء نظام متابعة و تقييم قوي لخطة العمل الوطنية. كما دعى المشاركون إلى تعزيز الروابط بين خطة العمل الوطنية وغيرها من الأطر والاتفاقيات الدولية الهامة لضمان مستويات أعلى من حماية المرأة ومشاركتها.

وقالت السيدة ماريس جيموند - الممثلة الخاصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين، "من شأن زيادة تمثيل ومشاركة المرأة الفلسطينية في قطاع الأمن أن يساعد في تشكيل مؤسسات أمنية تستجيب للمجتمع الفلسطيني وتمثله ككل، بما في ذلك النساء. وبالمثل ، فإن مشاركة المرأة الفلسطينية في إدارة الأزمات مثل جائحة كوفيد-19 يضمن فعالية جهود الاستجابة والتعافي بشكل يلبي الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات ولا يترك أحداً خلف الركب."

من الجدير ذكره بأنه على مدار السنوات الماضية، تضافرت جهود كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة شؤون المرأة للنهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين ودعت كلتا الجهتين إلى دور أقوى وأكثر إنصافًا للمرأة الفلسطينية في قطاع الأمن وإدارة الأزمات وجهود المصالحة وفي الانتخابات العامة الفلسطينية.

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع نورهان النجدي: nourhan.elnagdy@unwomen.org